أنباء مصرية

الكويت ومصر يجمعهما هدف واحد يتمثل في نشر الفكر المستنير وترسيخ المبادئ السمحة للدين والعمل المشترك على مواجهة الفكر المتطرف بكل صوره وأشكاله

وزير الأوقاف المصري أسامة الأزهري لـ «الأنباء»:
العلاقات المصرية ـ الكويتية نموذج فريد للتعاون والتكامل

حوار: هناء السيد

على مدى 7 سنوات متتالية (2011ـ2017) أدرجته موسوعة «الـ500 شخصية مسلمة الأكثر تأثيرا في العالم»، الصادرة عن المركز الإسلامي الملكي للدراسات الاستراتيجية من العاصمة الأردنية، ضمن الخمسين الأوائل.. يتميز بأسلوبه السلس في توصيل المعلومة ويتمتع بشعبية كبيرة بين المصريين.

يحمل وزير الأوقاف المصري د.أسامة الازهري فكرا متميزا، معبرا عن وسطية الأزهر ومنهجه في إيصال رسالة الاسلام بصورة سمحة، اختياره لوزارة الأوقاف خلق حالة من الطمأنينة بين الائمة والدعاة.

ويؤكد ان الكويت تدعم الأزهر وفكره المستنير من خلال دعم المكتب الكويتي للمشروعات الخيرية بالقاهرة لطلاب الأزهر الوافدين.

له العديد من المؤلفات والكتب التي تتناول مختلف القضايا الدينية والفكرية، وتنوعت مؤلفاته بين كتب التفسير والحديث والفقه، التقت «الأنباء» وزير الأوقاف المصري د.اسامة الازهري.. فإلى تفاصيل الحوار:

وزير الأوقاف المصري د.أسامة الأزهري متحدثا للزميلة هناء السيد

في البداية، نتحدث عن العلاقات المصرية ـ الكويتية والتعاون القائم بين وزارتي الأوقاف المصرية والكويتية؟

● **العلاقات المصرية ـ الكويتية تعد نموذجا فريدا للتعاون والتكامل، إذ تجمع بين البلدين روابط تاريخية وثقافية ممتدة، وتعززها علاقات استراتيجية تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. وتمثل وزارة الأوقاف المصرية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت الشقيقة نموذجا لهذا التعاون المثمر، الذي يسعى إلى دعم القيم الدينية الصحيحة وتعزيز أوجه التكافل والتعاون في مختلف المجالات الدعوية والتعليمية والخيرية.**

وفي هذا الإطار، يأتي التعاون الوثيق مع المكتب الكويتي للمشروعات الخيرية بالقاهرة، الذي يؤدي دورا بالغ الأهمية في دعم الطلاب الوافدين الدارسين بالأزهر الشريف، وهو ما يعكس اهتمام الكويت بنشر العلم وتعزيز مكانة الأزهر بوصفه منارة للفكر الوسطي المعتدل، كما يشمل التعاون تنظيم المعسكرات واللقاءات التثقيفية للطلاب بالتنسيق مع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، بما يسهم في بناء وعيهم الديني والفكري، وتأهيلهم ليكونوا سفراء للوسطية والاعتدال في بلادهم.

ولا يقتصر التعاون المصري ـ الكويتي في هذا المجال على الجوانب التعليمية فحسب، بل يمتد إلى مختلف الأصعدة، إذ يجمع البلدين هدف واحد يتمثل في نشر الفكر المستنير، وترسيخ المبادئ السمحة للدين، والعمل المشترك على مواجهة الفكر المتطرف بكل صوره وأشكاله، وما يميز هذه العلاقات أنها ليست وليدة اليوم، بل تمتد عبر عقود طويلة من الأخوة والمصالح المشتركة، التي تعززها القيادة الحكيمة للرئيس عبدالفتاح السيسي وصاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، فهذا التعاون المستمر هو تأكيد لمدى قوة العلاقات بين البلدين، وحرصهما الدائم على تطويرها في مختلف المجالات بما يخدم الشعبين الشقيقين.

تعزيز الدور الدعوي

كيف تسهم وزارة الأوقاف في تعزيز الدور الدعوي، خاصة مع التطورات الملحوظة التي نشهدها على أرض الواقع؟

● **وزارة الأوقاف المصرية تبذل جهودا حثيثة لتعزيز دورها الدعوي في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، فهي تعمل على تطوير أساليب الخطاب الديني بما يتناسب مع متطلبات العصر، مع الحفاظ على الثوابت الدينية وترسيخ القيم السمحة للإسلام، وتتبنى الوزارة رؤية شاملة تهدف إلى بناء وعي ديني مستنير، يقوم على الفهم الصحيح للنصوص الشرعية، ويواكب المستجدات الفكرية والثقافية، بما يسهم في التصدي للأفكار المتطرفة ونشر الفكر الوسطي المعتدل.**

وتولي الوزارة اهتماما كبيرا لتأهيل الأئمة والدعاة والواعظات من خلال برامج تدريبية متطورة، تشمل مجالات الفقه، والتفسير، وعلوم الحديث، إضافة إلى مهارات التواصل والخطابة، بما يضمن تقديم خطاب ديني يجمع بين الأصالة والمعاصرة، كما أن التعاون المستمر مع الجامعات والمراكز البحثية يتيح للأئمة والدعاة الاطلاع على أحدث القضايا الفكرية والمجتمعية، بما يعزز من قدرتهم على التعامل مع المستجدات بوعي وإدراك.

وفي سياق التطور التكنولوجي، تحرص الوزارة على الاستفادة من الوسائل الرقمية الحديثة في نشر رسالتها الدعوية، لذا تقدم وزارة الأوقاف محتوى دينيا موثوقا على صفحاتها وموقعها، بما يعزز من الوعي الديني الصحيح، إلى جانب بث المحاضرات والندوات عبر الإنترنت حرصا على وصول الخطاب الديني الوسطي إلى أوسع شريحة ممكنة من المجتمع، لاسيما فئة الشباب التي تعد الأكثر تأثرا بمواقع التواصل الاجتماعي.

وتعمل الوزارة على تطوير المساجد وتحويلها إلى منارات للعلم والفكر، من خلال تنفيذ خطة شاملة لإعمار بيوت الله، وتزويدها بالمكتبات والمراكز الثقافية، وتنظيم الدروس الدينية والندوات الفكرية، التي تعزز من دور المسجد بوصفه مصدر للإشعاع الديني والثقافي. ولا يتوقف دور الوزارة عند هذا الحد، بل تمتد جهودها إلى إطلاق مبادرات مجتمعية، تهدف إلى تعزيز القيم الأخلاقية، ونشر ثقافة التسامح والتعايش من أجل بناء مجتمع أكثر تماسكا واستقرارا.

وتحرص الوزارة على تطوير خطب الجمعة بما يكفل معالجة القضايا التي تهم المجتمع، وتربط بين التعاليم الدينية والواقع المعيشي، فتكون بذلك أكثر تأثيرا في وجدان الناس، هذا إلى جانب الإبقاء على خطة موحدة تعنى بالقضايا القومية من منظور علمي ديني، وتتناول القيم الإيمانية والاجتماعية والوطنية، مع تأكيد أهمية ترسيخ روح المواطنة والانتماء، فيما نخصص الخطبة الثانية لتناول قضايا محلية أكثر إلحاحا في مناطق أو محافظات دون أخرى.

واعظات «الأوقاف»

واعظات الأوقاف ظاهرة مشرفة وعلامة مميزة، هل تنوي الوزارة زيادة أعدادهن؟

● **تحرص وزارة الأوقاف على تعزيز دور المرأة في المجال الدعوي إيمانا بأهمية مشاركتها الفاعلة في نشر الفكر الوسطي وتصحيح المفاهيم المغلوطة، ويشكل وجود الواعظات إضافة نوعية تسهم في إيصال الخطاب الديني إلى قطاع واسع من السيدات والفتيات، بما يواكب احتياجات المجتمع ويعزز الوعي الديني المستنير. وانطلاقا من هذه الرؤية، تسعى الوزارة إلى التوسع في إعداد الواعظات وتأهيلهن، ليكن قادرات على أداء رسالتهن الدعوية بكفاءة واقتدار، مع الحرص على أن يكون هذا التوسع مدروسا ومبنيا على أسس علمية ومنهجية واضحة، تضمن تحقيق الفاعلية والتأثير الإيجابي.**

في هذا الإطار، تولي الوزارة اهتماما كبيرا بتدريب الواعظات وتزويدهن بالمهارات اللازمة، لا في علوم الشريعة والفقه والتفسير فحسب، بل في مهارات الإلقاء والتواصل والتفاعل مع القضايا المجتمعية الراهنة كذلك، حتى يكن قادرات على مناقشة مختلف التحديات التي تواجه المرأة والأسرة والمجتمع، وتقديم حلول مستنيرة مستمدة من تعاليم الدين الحنيف، تتسم بالحكمة والاتزان. كما تحرص الوزارة على توجيه الواعظات للتركيز على القيم الأخلاقية والتربوية، وترسيخ ثقافة الحوار والتسامح، بما يسهم في بناء وعي ديني متزن يحصن المجتمع من الأفكار الهدامة والتفسيرات الخاطئة للنصوص الدينية.

ولا تقتصر جهود الوزارة على مجرد زيادة أعداد الواعظات، بل تمتد إلى التوزيع الجغرافي العادل لضمان وصول الواعظات إلى مختلف المحافظات، مع التركيز على المناطق التي تحتاج إلى جهود دعوية مضاعفة، بما يعزز دورهن في تحقيق التكافل الفكري والدعوي بين جميع فئات المجتمع، كما أن الوزارة تسعى إلى خلق بيئة مناسبة للواعظات تمكنهن من العمل بكفاءة من خلال تهيئة المساجد والمراكز الثقافية لاستقبال أنشطتهن الدعوية، وعقد الندوات واللقاءات الفكرية التي تسهم في نشر الوعي الديني القائم على الفهم الصحيح، فضلا عن تسيير قوافل الواعظات إلى مختلف المحافظات، وأحيانا مع تجمع القوافل بين جهود الواعظات والمكرسات والرائدات الريفيات لمخاطبة كل فئات المرأة بالمجتمع وتلبية احتياجاتهن على اختلافها.

وفي ظل التطورات التكنولوجية، تعمل الوزارة على تمكين الواعظات من استخدام وسائل التواصل الحديثة، بما يضمن وصول الرسالة الدعوية إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور، لذا تم تدريبهن على تقديم محتوى ديني هادف عبر المنصات الرقمية، واستثمار هذه الوسائل في نشر الفكر الوسطي، والرد على التساؤلات الدينية بأسلوب علمي رصين، ما يجعل الواعظات أكثر قدرة على التعامل مع تحديات العصر ومتغيراته.

وتأتي هذه الجهود في إطار رؤية استراتيجية شاملة تنتهجها وزارة الأوقاف لتعزيز مشاركة المرأة في العمل الدعوي، وإثراء الساحة الدعوية بأصوات نسائية مستنيرة قادرة على الإسهام الفاعل في بناء مجتمع واع، وترسيخ القيم الدينية الصحيحة التي تدعم استقرار الأسرة والمجتمع، وتتصدى للأفكار المتطرفة بكل وعي وحكمة.

الحوار كاملاً على موقع «الأنباء»
www.alanba.com.kw

أنباء لبنانية

إسرائيل تخرق وقف النار.. والرؤساء الثلاثة يدينون «العدوان الموصوف»

بيروت ـ ناجي شربل
وأحمد عزالدين

دان رئيس الجمهورية العماد جوزف عون الغارة الإسرائيلية التي استهدفت الضاحية الجنوبية لبيروت، واعتبر في بيان نشر على حساب الرئاسة اللبنانية عبر منصة «إكس» أن «هذا الاعتداء على محيط بيروت، للمرة الثانية منذ اتفاق 26 نوفمبر الماضي، يشكل إنذارا خطيرا حول النيات المبيتة ضد لبنان، خصوصا في توقيته الذي جاء عقب التوقيع في جدة على اتفاق لضبط الحدود اللبنانية ـ السورية، برعاية مشكورة ومثمنة من قبل المملكة السعودية. كما أتى بعد زيارتنا باريس والتطابق الكامل الذي شهدته، في وجهات النظر مع الرئيس إيمانويل ماكرون».

واعتبر «أن التمادي الإسرائيلي في عدوانيته يقتضي منا المزيد من الجهد لمخاطبة أصدقاء لبنان في العالم، وحشدهم دعما لحقنا في سيادة كاملة على أرضنا، ومنع أي انتهاك لها من الخارج، أو من مدسوسين في الداخل، يقدمون ذريعة إضافية للعدوان. كما يقتضي مزيدا من الوحدة الداخلية خلف الأهداف الوطنية المجمع عليها في خطاب القسم وبيان الحكومة».

بدوره، قال رئيس مجلس نواب نبيه بري عن الغارة الإسرائيلية، إنها «عدوان موصوف على لبنان وعلى حدود عاصمته بيروت في ضاحيتها الجنوبية، وقبل أي شيء آخر هي محاولة إسرائيلية بالنار والدماء والدمار لاغتيال القرار الأممي ونسف آليته التنفيذية التي يتضمنها الاتفاق، والذي التزم به لبنان بكل حذافيره، وهو استهداف مباشر لجهود القوى العسكرية والأمنية والقضائية اللبنانية التي قطعت شوطا كبيرا بكشف ملابسات الحوادث المشبوهة الأخيرة في الجنوب والتي تحمل بصمات إسرائيلية في توقيتها وأهدافها وأسلوبها».

واعتبر ان «جريمة الفجر هي دعوة صريحة وعاجلة للدول الراعية لاتفاق وقف إطلاق النار للوفاء بالتزاماتها وإرغام الكيان الإسرائيلي على وقف اعتداءاته على لبنان واستباحة سيادته والانسحاب من أراضيه المحتلة».

كذلك أدان رئيس الوزراء د.نواف سلام العدوان الإسرائيلي على الضاحية، وأعتبر أنه «يشكل انتهاكا صارخا للقرار الأممي 1701، الذي يؤكد على سيادة لبنان وسلامته، كما هو يشكل خرقا واضحا للترتيبات الخاصة بوقف الأعمال العدائية التي تم التوصل إليها في نوفمبر الماضي».

وكان الطيران الحربي الإسرائيلي شن غارة فجر الثلاثاء استهدفت مبنى يقع في محيط مجمع الكاظم بالضاحية وتسببت بإلحاق أضرار في عدد من المباني المجاورة.

وأفادت «الوكالة الوطنية للإعلام» الرسمية اللبنانية، بأن الغارة استهدفت بصاروخين الطبقات الثلاث الأخيرة من المبنى. وأعلنت في بيان أن الغارة «أدت في حصيلة محدثة إلى سقوط 4 شهداء وإصابة 6 أشخاص بجروح».

وبذلك، كرست إسرائيل عمليا الضاحية الجنوبية مكانا لضرباتها، بعدما استهدفت مرارا منذ وقف إطلاق النار الجنوب والبقاع، ما يجعل المناطق التي يتواجد فيها «حزب الله»، أمكنة مكشوفة لضربات إسرائيلية على اختلاف أنواعها، وترنح أقرب إلى السقوط لاتفاق وقف إطلاق النار. ترنح يحافظ عليه امتناع «الحزب» عن الرد، والاكتفاء بحد أدنى من بيانات الاستنكار، آخرها تحميل النائب في كتلته (الوفاء للمقاومة) إبراهيم الموسوي من مكان الغارة في الضاحية، «المجتمع الدولي مسؤولية هذه الجريمة»، واعتباره «ما جرى بمثابة عدوان كبير نقل الوضع إلى مرحلة جديدة تماما».

وبعد الغارة، أعلن الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن العام «الشاباك» في بيان مشترك أن «الضربة استهدفت عنصرا في حزب الله كان قد وجه مؤخرا عناصر من حماس وساعدهم في التخطيط لهجوم كبير ووشيك ضد المدنيين الإسرائيليين».

توازيا، تشهد الأيام المقبلة سباقا مع الوقت في مواجهة التحديات ومخاطر التصعيد الإسرائيلي، وسط سيناريوهات ضبابية محليا وفي المنطقة. ويستعد المسؤولون في لبنان لمواجهة التحدي الأصعب، من خلال التوصل إلى آلية للتفاوض مع إسرائيل، دون الدخول في مسار يؤدي إلى التطبيع أو ما شابه.

وفي هذا الإطار، قالت مصادر نيابية لـ «الأنباء»: «يتوقع حصول مناقشات دقيقة خلال الزيارة المتوقعة لمساعدة المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط مورغان أورتاغوس، والتي تتبنى الموقف الإسرائيلي لجهة تشكيل 3 لجان للتفاوض، أولها حول الانسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة، والثانية لإطلاق الأسرى اللبنانيين، والثالثة حول النقاط الحدودية الـ 13 التي هي موضع خلاف منذ تحرير الجنوب من الاحتلال عام 2000، ووضع ما اتفق على تسميته «الخط الأزرق»، استنادا إلى ترسيم الحدود العائد إلى عام 1923».

وأضافت المصادر: «يتمسك لبنان بتشكيل لجنة واحدة وهي المختصة بالنقاط الـ 13 لتثبيت الحدود. أما القضايا الأخرى، فستجر لبنان إلى تقديم تنازلات من دون مقابل».

وإذ تتوقع المصادر تفاوضا صعبا، فهي لا تستبعد التوصل إلى مخرج يلقى قبولا مشتركا حول آليات التفاوض لحسم الموقف والتوصل إلى حل نهائي لإنهاء الاحتلال وتثبيت الحدود.

وتابعت: «في حين يستثمر لبنان كل علاقاته الإقليمية والدولية بهدف إنهاء الاحتلال وتجنب التصعيد الذي يتحرك من خلال إطلاق الصواريخ من شمال الليطاني، فإن إسرائيل تعيش في المقابل قلقا، لأنها تريد التخلص من إطلاق الصواريخ على المستوطنات لتتمكن من إعادة السكان. وثمة نقاش حاد في إسرائيل حول سبل التخلص من عقدة سقوط الصواريخ المزمنة التي تطلق من لبنان منذ عقود، حيث تطرح سيناريوهات عدة، منها ما يشبه حرب الاستنزاف، كما هو حاصل حاليا، بحيث تشن عدوانا واسعا عند إطلاق أي صاروخ، مع احتمال توسيع هذه الحرب لتشمل عمليات اغتيال لقيادات أمنية وسياسية كبيرة في «حزب الله». وثمة رأي يدعو إلى استئناف الحرب الواسعة، لكن هذا الطرح لا يلقى قبولا كبيرا لأنه يصطدم بإرادة دولية رافضة لأي حرب، مع التزام لبنان وحرصه على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بكل مندرجاته». ومضت المصادر تقول: «الطرح الثالث الذي يميل إليه الكثيرون في إسرائيل، هو توسيع المواقع الخمسة المحتلة مع منع السكان من العودة إلى القرى الحدودية المدمرة لتكوين ما يشبه بالمنطقة العازلة».

آثار الدمار الذي خلفته الغارة الإسرائيلية على الضاحية الجنوبية لبيروت (محمود الطويل)

النائب غياث يزبك لـ «الأنباء»: اللبنانيون يراهنون على العهد في إعادة تنظيم الدولة

بيروت ـ زينة طبّارة

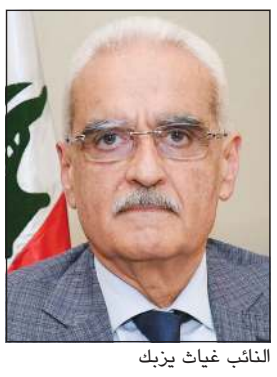

النائب غياث يزبك

رأى عضو تكتل «الجمهورية القوية» النائب غياث يزبك في حديث إلى «الأنباء»، أن «مواقف وخطابات الأمين العام لـ «حزب الله» الشيخ نعيم قاسم من التطورات والمتغيرات في المنطقة، لا سيما المتعلق منها بالداخل اللبناني، تعكس إنكار الحزب لما تسبب به سواء لنفسه وبيئته من ويلات ومآس، أم للبنان عموما من دمار وخراب واحتلال إسرائيلي لمناطق وقرى جنوبية».

وقال نائب البترون: «تؤشر هذه المواقف بوضوح إلى أن سياسة النقد الذاتي ومقاربة النتائج والوقائع بشفافية وصدق، ليست واردة في قاموس ارتباطه العضوي بالمشروع الإيراني في لبنان والمنطقة العربية».

وأضاف أن «ما تقدم للولوج منه إلى الإعلان عن قناعته بأن الرهان على اقتناع حزب الله بتسليم سلاحه من تلقاء نفسه للدولة اللبنانية وفك ارتباطه بإيران، رهان خاطئ وضرب من المستحيل. وعلى العهد بالتالي ان يبادر إلى الطلب مباشرة من الحزب تسليم سلاحه والانخراط في اللعبة السياسية الداخلية، لا سيما أن كلا من خطاب القسم والبيان الوزاري أكد على حصرية السلاح بيد الدولة وتطبيق القرار الدولي 1701 وملحقاته في اتفاق وقف إطلاق النار، الموقع من قبل حزب الله نفسه بواسطة وكيله رئيس مجلس النواب نبيه بري».

وتابع: «حزب الله أكثر من يعي أن حرب الإسناد أثبتت بالأرقام والوقائع والحيثيات عدم قدرته على مواجهة إسرائيل، وبأن معادلة توازن الرعب وهمية وعقيمة. وبالتالي بدلا من أن يرتد إلى الداخل لمساعدة العهد في بناء الدولة وترسيخ الاستقرار والسلم من بوابة تطبيق القرار الأممي 1701 وتنفيذ اتفاقية وقف إطلاق النار، ذهب إلى التشكيك بالسياستين الداخلية والخارجية للعهد في محاولة يائسة للتنصل من موافقته وتوقيعه على إلزامية تفكيك منظومته العسكرية في جنوب الليطاني وشماله وعلى كامل الأراضي اللبنانية، وبالتالي تسليم سلاحه للجيش والشرعية».

وقال في السياق: «يراهن اللبنانيون على العهد الجديد في إعادة تنظيم الدولة وبسط سلطتها ونفوذها على كامل الأراضي اللبنانية، وبالتالي قيامها اقتصاديا ونقديا واجتماعيا على كل المستويات، وهذا ما بدأ يتحقق من خلال سلسلة التعيينات التي أنجزتها حكومة الرئيس نواف سلام، والتي لا بد للعهد من ان يرتكز عليها لتسريع خطواته باتجاه قيام الدولة بدءا بحصرية السلاح بيد الشرعية، عبر تطبيق القرار 1701 وتنفيذ اتفاقية وقف إطلاق النار على قاعدة الأمر لي». على صعيد مختلف، وعن مشروع الرئيس الأميركي دونالد ترامب القاضي بتطبيق الاتفاق الإبراهيمي لـ «التطبيع» بين لبنان وإسرائيل بعد تنفيذ القرار الدولي 1701 وملحقاته في اتفاق وقف إطلاق النار، الأمر الذي أكده مرارا وتكرارا مسؤولون أميركيون لعدد من القنوات الإخبارية العربية، قال يزبك: «أي مشروع لأي مرجعية دولية أو أممية كبرى يتقاطع مع مشروع ورؤية وقناعة اللبنانيين بتحقيق السيادة والاستقرار ضمن استقلالية الدولة اللبنانية وسيادتها مرحب به، علما أن لبنان كان بين 1990 ونهاية العام 2024 في مواجهة شرسة مع توافق ببكر الأسد، (جيمس بيكر هو وزير الخارجية الأميركية السابق في إدارة الرئيس الجمهوري جورج بوش الأب) الذي باع واشترى بلبنان لمصلحة قضايا إقليمية كبرى وعلى حساب سيادته واستقراره وقراره التنفيذي والتشريعي».

وعليه تابع يزبك قائلا: «قبل أن نصل إلى حتى مجرد الكلام عن التطبيع والسلام مع إسرائيل وبعض النظر عما يريده ويبطنه الرئيس ترامب، علينا أولا تطبيق وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف) بكل بنودها ومندرجاتها، وأبرزها حل كل الميليشيات وتسليم سلاحها إلى الدولة اللبنانية. وعلينا استعادة الدولة وبناء مقوماتها الدستورية والإدارية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والاجتماعية.. اللائحة تطول كمعترك أساس قبل الدخول في معتركات أخرى، لا سيما أننا كلبنانيين لسنا جنودا لدى أي من القوى الإقليمية أو الدولية، وقراراتنا كدولة سيدة لا تتخذ إلا لما فيه مصلحة لبنان واللبنانيين».